



دولة الكويت

ديوان الخدمة المدنية

Ref. :

٧ / ٢٧٧ ٨

الإشارة :

Date :

٢٧ / ١٠

٢٩ ديسمبر ١٩٩٧

التاريخ :

وزارة المالية - إشراف
رقم الملف
١١٤٣ / م
رقم القرار
٢٧٧٧٨
تاريخ التصديق
٢٧ / ١٠ / ٩٧
اسم المستلم
٢٧ / ١٠ / ٩٧

الأخ المحترم / وكيل وزارة المالية
تحية طيبة وبعد ،،

الموضوع : المادة (٣٠) من قانون الخدمة المدنية

بالإشارة الى كتابكم رقم (م / ١ / ٢٣ - ٢٤٤٩٩) بتاريخ ١٧ / ١١ / ١٩٩٧ بشأن طلب إبداء الرأي في كيفية خصم نصف المرتب وفقاً للمادة (٢ / ٣٠) من قانون الخدمة المدنية ، وما إذا كان الخصم من المرتب الإجمالي أم المرتب الصافي ، توحيداً للمعاملة بين مختلف الجهات الحكومية وتسهيلاً لعمل المراقبين الماليين ورؤساء الحسابات .

يرجى التفضل بالإحاطة بأنه لما كان المشرع لم يحدد المقصود بالمرتب وما إذا كان المرتب الأساسي وفقاً للجدول المرافق لنظام الخدمة المدنية ، أم المرتب الشامل متضمناً كافة البدلات والعلاوات والمكافآت المضافة على المرتب الأساسي وفقاً للحالة الوظيفية للموظف كل على حدة .

ولما كان الأصل في تحديد المقصود بالمرتب هو المرتب الأساسي متى لم يرد النص بكيفية معينة تفيد الخروج على هذا الأصل ، ذلك لكون من العلاوات والبدلات ما يتبع المرتب فيصرف كاملاً أو مخفّضاً ، تبعية الفرع للأصل ، من ذلك مثلاً ما تنص عليه المادة (٥) من قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (٧٩ / ١) بشأن منح علاوة إجتماعية للموظفين في الجهات الحكومية بقولها " تأخذ العلاوة الإجتماعية الممنوحة بموجب هذا القرار حكم المرتب فتصرف كاملة أو مخفّضة تبعاً له " .

لذلك - يفيد الديوان بأن خصم نصف المرتب للحبس احتياطياً وفقاً للمادة (٢ / ٣٠) المشار إليها يكون من المرتب الأساسي ، مع مراعاة النصوص الخاصة بالعلاوات والبدلات والمكافآت الإضافية ومدى تبعيتها للمرتب .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

أتمت شهاب الدين
مدير إدارة الميزانية والبرامج

أ. ش / fatwa11



٢٤٤٩٩

السيد المحترم / وكيل ديوان الخدمة المدنية
بعد التحية ،،

الموضوع : المادة (٣٠) من قانون الخدمة المدنية

انطلاقاً من مبدأ التعاون والتنسيق بين الجهات الحكومية ، ونظراً لأهمية قانون الخدمة المدنية بعمل المراقبين الماليين ورؤساء الحسابات والذي يعتبر الأساس في علاقة الموظف بجهة عمله والتي يستند إليه عند صرف مستحقات الموظفين .

ونتيجة لاختلاف مفهوم التطبيق لدى بعض الجهات الحكومية بخصوص المادة (٣٠) من قانون الخدمة المدنية ، حيث لوحظ أن بعض الجهات تقوم بالخصم من المرتب الاجمالي قبل استقطاع النفقات والالتزامات والبعض الآخر يقوم بالخصم من المرتب الصافي بعد استقطاع النفقات والالتزامات .

وعليه يرجى الافادة عن اسلوب خصم نصف الراتب المنصوص عليها المادة (٣٠) من القانون سالف الذكر .
شاكرين لكم حسن تعاونكم .

مع أطيب التمنيات ،،،

وكيل وزارة المالية

مؤيد بن مشعل
مدير ديوان الخدمة المدنية
مستشار إدارة الرقابة المالية

نسخة : السجل العام

نسخة : إدارة الرقابة المالية